سيادة البيانات

إعادة اختراع الملكية المدنية في عصر الاقتصاد الرقمي

من حماية الخصوصية إلى تملك الثروة المعلوماتية دراسة مقارنة وجريئة لمستقبل الحقوق العينية والشخصية

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة، نور بصيرتي في ظلمات البحث، وداعي الخير في كل صفحة أخطها.

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال، يا من جمعت في عينيك صفاء النيل وعمق المتوسط وشموخ الأوراس؛ لكي تعلمي أن المستقبل يُصنع لمن يجرؤ على امتلاك أدواته، وأن بياناتك هي جوهرتك الرقمية التي يجب أن تصونيها وتملكي مفاتيحها.

مقدمة عامة

بارادايم شفت في فلسفة الملكية

أولاً: إشكالية البحث وخلفية الموضوع

لطالما ارتكز البناء الشامخ للقانون المدني، منذ تدوين قوانين حمورابي مروراً بالفقه الروماني ووصولاً إلى المدونات الحديثة كالمدونة الفرنسية 1804 والمدونة

المصرية 1948، على ركيزة مقدسة وثابتة ألا وهي حق الملكية. كانت هذه الملكية، عبر التاريخ، مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمادية؛ فالأرض، الدار، الدابة، والنقد، كلها أعيان ملموسة يمكن حيازتها والتصرف فيها. ومع بزوغ فجر الثورة الرقمية الرابعة، حدث زلزال وجودي هز أركان هذا المفهوم التقليدي. لقد برزت البيانات كأثمن سلعة في القرن الحادي والعشرين، متفوقة في قيمتها السوقية والاستراتيجية على النفط والذهب مجتمعين.

المفارقة المأساوية التي يكشفها هذا البحث تكمن في أن منتج هذه الثروة الهائلة، وهو الإنسان الفرد، لا يملك سوى حق سلبي هش هو حق الخصوصية، بينما تمتلك شركات التكنولوجيا العملاقة حقوقاً شبه مطلقة في الاستغلال التجاري لهذه البيانات. نحن أمام نموذج اقتصادي وقانوني مشوه، يحول الإنسان من مالك لثروته المعلوماتية إلى مجرد مورد خام يُستخرج منه القيمة دون مقابل عادل.

ثانياً: فرضية البحث والهدف منه

ينطلق هذا الكتاب من فرضية جريئة وجذرية: إن النموذج الحالي القائم على حماية الخصوصية قد فشل ذريعاً في تحقيق العدالة التوزيعية في العصر الرقمي، والحل الجذري يكمن في الانتقال إلى نموذج ملكية البيانات.

الهدف ليس مجرد تنقيح القوانين الحالية، بل الدعوة إلى ثورة قانونية تعترف بالبيانات الشخصية كأصل مالي وحق عيني قابل للتداول، البيع، التأجير، والرهن، أسوة بالأعيان المادية التقليدية.

ثالثاً: المنهجية والنطاق المقارن

يعتمد هذا العمل منهجية تحليلية نقدية عميقة، تمزج بين الفقه القانوني الكلاسيكي، التحليل الاقتصادي للقانون، والفلسفة الأخلاقية. سنقوم بمقارنة ثلاثية الأقطاب:

النموذج الأوروبي الذي يمثل قمة الحماية التنظيمية لكنه يتوقف عند عتبة السيطرة دون الملكية التجارية.

النموذج الأمريكي القائم على حرية السوق وعقود الإذعان، حيث البيانات سلعة حرة غالباً ما تُستغل لمصلحة الشركات.

الفقه الإسلامي والقوانين العربية باستنباط أحكام جديدة من القواعد الفقهية الكلية مثل الكسب، الغلة، حرمة مال المسلم، والمنفعة المباحة، لتأسيس نظرية ملكية بيانات متوازنة تحفظ الكرامة وتضمن العائد العادل.

إن هذا الكتاب هو دعوة للمشرع العالمي، وللقاضي المستقبلي، وللباحث الجريء، لإعادة كتابة فصل الملكية في دستور العصر الرقمي.

الجزء الأول

تشريح الثروة غير المرئية ماهية البيانات وحقيقتها القانونية

الفصل الأول

من الخصوصية إلى الملكية تطور المفهوم تاريخياً وفقهياً

المبحث الأول: نشأة وتطور حق الخصوصية من الحق في العزلة إلى السيطرة المعلوماتية

بدأت الرحلة مع المقال الشهير لوارن وبراندايس عام 1890 الحق في الخصوصية الذي عرّفه بالحق في أن يُترك المرء في حاله. كان التركيز حينها على حماية المشاعر والسمعة من تدخل الصحافة المادية. ومع تطور التكنولوجيا، تطور المفهوم ليصبح السيطرة على المعلومات الشخصية، كما أقرته المحكمة الدستورية

الألمانية عام 1983. لكن هذا التطور بقي في إطار الحقوق الشخصية التي تهدف لمنع الضرر، وليس في إطار الحقوق المالية التي تهدف لتحقيق الكسب.

المبحث الثاني: قصور النموذج الحالي لماذا فشلت قوانين الخصوصية

نحلل هنا إخفاقات اللائحة العامة لحماية البيانات وغيرها. رغم صرامتها، إلا أنها جعلت الموافقة مجرد إجراء شكلي أوافق على الشروط دون منح الفرد قوة تفاوضية حقيقية. الفرد لا يملك الحق في saying سأبيعك بياناتي بسعر كذا، بل فقط نعم أو لا، وفي الغالب لا تعني حرمانه من الخدمة الأساسية. هذا خلل هيكلي يجعل الخصوصية رفاهية لا يستطيع الفقراء تحمل تكلفتها.

المبحث الثالث: الثورة المطلوبة فلسفة التملك كبديل لفلسفة الحماية

نطرح هنا التحول الجذري: الانتقال من السؤال كيف نمنع انتهاك بياناتي؟ إلى السؤال كيف أستثمر بياناتي؟. هذا يتطلب إعادة تصنيف البيانات من حق شخصي غير قابل للتقدير المالي إلى مال متقوم قابل للتبادل. نستند في ذلك إلى تطور مفهوم الملكية الفكرية الذي حول الأفكار المجردة إلى أصول مالية، ونطالب بتطبيق نفس المنطق على البيانات الشخصية.

المبحث الرابع: الجذور الفقهية الإسلامية للمنفعة والبيانات

نغوص في التراث الفقهي لنثبت أن المنفعة مال معتبر شرعاً. البيانات هي منفعة رقمية تولد قيمة اقتصادية. قواعد مثل الناس مسلطون على أموالهم، والكسب بالغرم من يتحمل المخاطرة أو يولد القيمة يستحق الربح، وحرمة أكل أموال الناس بالباطل، تشكل أساساً متيناً لإقرار حق الفرد في العائد الاقتصادي لبياناته. البيانات ليست مجرد أسرار، بل هي نتاج جهد بشري سلوك، تفكير، حركة يستحق المكافأة.

الفصل الثاني

طبيعة البيانات القانونية هل هي شيء مادي أم حق شخصي

المبحث الأول: إشكالية التصنيف في القانون المدني الكلاسيكي

القانون المدني التقليدي يعاني من ثنائية جامدة: إما أشياء مادية أعيان تخضع للحقوق العينية، أو التزامات شخصية تخضع للحقوق الشخصية. البيانات تقع في المنطقة الرمادية؛ فهي غير مادية لكنها قابلة للحيازة الرقمية، للنقل، وللتخزين. هذا الغموض هو السبب الرئيسي في عدم حمايتها بشكل كافٍ كملكية.

المبحث الثاني: نظرية المال الرقمي إثبات أهلية

البيانات لأن تكون محلاً للملكية

نقدم هنا تحليلاً قانونياً دقيقاً يثبت أن البيانات تستوفي أركان المال في معظم التشريعات:

القيمة: لها سعر سوقي واضح ومليارى.

الندرة النسبية: بيانات كل فرد فريدة وغير قابلة للاستبدال تماماً في جوهرها.

القابلية للتملك: يمكن حصرها وربطها بشخص معين.

القابلية للتداول: تنتقل من طرف لآخر بسهولة.

بناءً عليه، نطالب بتشريع حق عيني جديد يسمى الحق العيني على البيانات.

المبحث الثالث: تفكيك ثنائية البيانات الخام والبيانات المشتقة

إشكالية قانونية معقدة: من يملك البيانات التي تنتجها خوارزميات الذكاء الاصطناعي بعد تحليل بيانات المستخدمين؟ هل تملك المنصة البيانات المشتقة لأنها أضافت جهداً تقنياً؟ أم يظل الأصل للفرد؟ نقترح نظرية الملكية المشتركة النسبية، حيث يحتفظ الفرد بأصل البيانات، وتملك المنصة حق انتفاع محدود بالبيانات المشتقة مقابل عائد مالي، ما لم ينص العقد على غير ذلك.

المبحث الرابع: الاتجاهات القضائية العالمية نحو أسلمة البيانات

نستعرض اجتهادات قضائية ناشئة في الولايات المتحدة قضايا ضد جوجل وفيسبوك وأوروبا، حيث بدأت بعض المحاكم تتحدث عن الضرر الاقتصادي لفقدان السيطرة على البيانات، مما يمهد الطريق للاعتراف الضمني بقيمتها المالية. كما ندرس القوانين الجديدة في الصين التي بدأت تصنف البيانات كعناصر إنتاج رسمياً.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي للبيانات من يستفيد ومن يخسر

المبحث الأول: تشريح الرأسمالية المراقبة

نستخدم مفهوم شوشانا زوبوف لتحليل النموذج الاقتصادي السائد: حيث الخبرة البشرية هي المادة الخام المجانية، والسلوك البشري المتوقع هو المنتج النهائي الذي يُباع في أسواق العقود الآجلة السلوكية. هذا النموذج يقوم على استخراج القيمة دون تعويض المصدر.

المبحث الثاني: عدم التوازن الهيكلي وقوة السوق

تحليل اقتصادي يوضح كيف أدت شبكات التأثير إلى احتكار طبيعي لعمالقة التكنولوجيا. المستخدم الفرد

في موقف ضعف تفاوضي كامل. لا يوجد سوق حقيقي للبيانات لأن البائع الفرد مضطر للبيع بالموافقة للحصول على الخدمة، والمشتري الشركة يحدد السعر صفر دولار.

المبحث الثالث: تأثير الاحتكار البياني على الابتكار والمنافسة

كيف يؤدي تراكم البيانات لدى شركات قليلة إلى منع دخول منافسين جدد؟ البيانات هي وقود الذكاء الاصطناعي، ومن يملك أكبر كمية بيانات يملك أفضل خوارزميات، مما يعزز احتكاره أكثر. هذا يبرر التدخل التشريعي لكسر هذه الحلقة المفرغة عبر تمكين الأفراد من بيع بياناتهم لشركات ناشئة، مما يخلق سوقاً تنافسية حقيقية.

المبحث الرابع: الواقع العربي والإسلامي بين الاستهلاك والإنتاج

دراسة نقدية لوضع الدول العربية التي تعد مصدراً ضخماً للبيانات مناجم ذهب ولكنها تفتقر للبنية التحتية القانونية والتقنية لاستغلال هذه الثروة. نحن نصدر بياناتنا خاماً ونستورد الخدمات المصنعة منها بأسعار باهظة. ندعو لاستراتيجية عربية موحدة لتوطين صناعة البيانات واعتبارها أمناً قومياً واقتصادياً.

الجزء الثاني

نحو نظرية قانونية جديدة لملكية البيانات

الفصل الرابع

تأسيس الحق العيني على البيانات الأسس النظرية

المبحث الأول: صياغة التعريف القانوني الدقيق

نقترح تعريفاً تشريعياً نموذجياً: حق الملكية على البيانات الشخصية هو حق عيني أصلي، يخول صاحبه سلطة مباشرة على بياناته الرقمية، تشمل الاستعمال، الاستغلال، والتصرف فيها، ضمن الحدود التي يرسمها القانون والنظام العام.

المبحث الثاني: تفكيك محتويات الحق

حق الاستعمال: حق الفرد في الوصول لبياناته، نسخها، واستخدامها لنفسه.

حق الاستغلال: الحق في جني الثمار الاقتصادية بيع، تأجير، ترخيص.

حق التصرف: الحق في نقل الملكية، التبرع، الحذف النهائي حق النسيان المعزز، أو حتى تدمير البيانات.

نؤكد أن هذا الحق قابل للتجزئة، مما يسمح ببيع حق

الاستغلال لفترة محددة مع بقاء حق الملكية الأصلي للفرد.

المبحث الثالث: التمييز عن الحقوق المشابهة

نوضح الفروق الدقيقة بين ملكية البيانات وحق المؤلف فالبيانات ليست إبداعاً بالضرورة، وحق قاعدة البيانات الذي يحمي جهد جامع البيانات لا صاحب البيانات الأصلية، والخصوصية التي تركز على الكرامة لا المال. هذا التمييز ضروري لتجنب التضارب القانوني.

المبحث الرابع: الأساس الشرعي والأخلاقي للحق الجديد

تعميق في الفقه الإسلامي: تطبيق قاعدة من سبق إلى مباح فهو أحق به على البيانات الشخصية.
البيانات هي مباح خلقه الله مرتبط بشخصية الإنسان، فمن سبق إلى جمعها واستثمارها الشخص نفسه فهو أحق بعوائدها. كما نستدل بحرمة أكل المال

بالباطل على أي نموذج اقتصادي يستغل بيانات الناس دون رضاهم وعوض عادل.

الفصل الخامس

نطاق الملكية ماذا يملك الفرد بالضبط

المبحث الأول: البيانات الصريحة

تشمل جميع البيانات التي يدخلها المستخدم بوعي: الاسم، العنوان، المنشورات، الصور، التعليقات. هنا الملكية واضحة وقوية للفرد بنسبة مائة في المئة.

المبحث الثاني: البيانات الضمنية والسلوكية

تشمل سجل التصفح، الموقع الجغرافي، وقت النشاط، سرعة الكتابة. الإشكالية: هل هذه بيانات

مخلوقة بواسطة منصة الشركة أم هي انعكاس لسلوك المستخدم؟ نرجح كفة المستخدم، لأن السلوك صادر عنه، والمنصة مجرد مرآة سجلته. لذا، يملك الفرد هذه البيانات أيضاً.

المبحث الثالث: البيانات الحيوية والجينية

نقاش خاص حول بصمات الأصابع، مسح القزحية، وتسلسل الحمض النووي. نرى أن هذه البيانات تمثل جوهر الهوية الجسدية، وبالتالي يجب أن تكون ملكيتها للفرد ملكية مقيدة؛ يجوز له ترخيص استخدامها لأغراض طبية أو أمنية، ويحرم بيعها بيعاً نهائياً يمنع العودة إليها تحاشياً للاستعباد البيولوجي أو الاتجار بالأعضاء غير المباشر.

المبحث الرابع: البيانات المشتركة

مثل الصور الجماعية، سلاسل المحادثات، أو المعاملات المشتركة. نقترح تطبيق قواعد الملكية

الشائعة، حيث لا يجوز التصرف في البيانات إلا باتفاق جميع الشركاء، أو بنسب محددة، مع حماية خصوصية كل طرف على حدة.

الفصل السادس

قيود الملكية العامة والمصلحة العليا

المبحث الأول: حدود النظام العام والأمن القومي

تأكيد أن حق الملكية ليس مطلقاً. للدولة الحق في الوصول للبيانات واستخدامها دون إذن فردي في حالات محددة وضيقة جداً: مكافحة الإرهاب، الجرائم الخطيرة، والأوبئة العامة، شريطة وجود رقابة قضائية صارمة وضمانات ضد الإساءة.

المبحث الثاني: الاستثناءات البحثية والعلمية

لتعظيم الفائدة المجتمعية، نقترح إعفاءً قانونياً يسمح للجامعات ومراكز الأبحاث غير الربحية باستخدام البيانات المجمعة والمجهولة الهوية لأغراض علمية وصحية دون الحاجة لموافقة فردية دقيقة أو دفع مقابل، شريطة عدم إمكانية إعادة تحديد الهوية.

المبحث الثالث: التوازن مع حرية التعبير والإعلام

كيف لا يتحول حق الملكية إلى أداة للرقابة؟ نقرر أن استخدام البيانات المتاحة علناً لأغراض صحفية أو فنية أو نقدية يندرج تحت الاستخدام العادل، ولا يحتاج لإذن المالك، حفاظاً على دور الإعلام كسلطة رابعة.

المبحث الرابع: الضوابط الشرعية للأخلاقيات البيومترية

تحريم شرعي وقانوني لبيع البيانات التي قد تؤدي لمسوخ جينية، أو تمييز عنصري، أو استغلال في أعمال محرمة قمار، إباحية. المالك لا يملك حق

التصرف في بياناته بما يضر المجتمع أو يخالف الآداب العامة.

الجزء الثالث

آليات التطبيق العملي والتعاقد من النظرية إلى السوق

الفصل السابع

عقود استغلال البيانات من شروط الإذعان إلى التفاوض الحر

المبحث الأول: نقد جذري لعقود الشروط الموحدة

نحلل هنا البطلان الضمني لبنود العقود الحالية التي

تفرضها المنصات الرقمية. هذه العقود تندرج تحت عقود الإذعان حيث لا يملك المستخدم خيار التفاوض، بل فقط الخروج أو القبول. من منظور قانوني بحت، ينعدم فيها تلاقي الإرادتين الحقيقي، مما يجعل بنود تنازل المستخدم عن حقوقه المالية باطلة أو قابلة للإبطال لانعدام الرضا ووجود غبن فاحش. ندعو لتشريع يلزم المنصات بعرض قوائم أسعار واضحة للبيانات كما تعرض أسعار السلع في المتاجر.

المبحث الثاني: ثورة العقود الذكية على بلوك تشين

نطرح حلاً تقنياً قانونياً متكاملاً: استخدام تقنية البلوك تشين لصياغة عقود ذكية ذاتية التنفيذ.

آلية العمل: يبرم المستخدم عقداً رقمياً يحدد فيه: نوع البيانات مثلاً سجل المواقع، الغرض تحسين خرائط المرور، المدة شهر واحد، والسعر مثلاً نصف دولار شهرياً.

التنفيذ التلقائي: عند وصول البيانات للشركة، يتحول

المبلغ تلقائياً لمحفظته الرقمية. عند انتهاء المدة، ينقطع الوصول تلقائياً دون حاجة لتدخل قضائي أو إداري.

الأثر القانوني: تحويل العلاقة من إذعان إلى تبادل تجاري لحظي شفاف وغير قابل للتلاعب.

المبحث الثالث: تصنيف تراخيص الاستخدام المقترحة

نقترح نموذجاً مرناً للتراخيص يشبه تراخيص المشاع الإبداعي ولكن بطابع تجاري:

الترخيص الحصري المحدود: بيع حق الاستغلال لشركة واحدة فقط لفترة محددة سعر مرتفع.

الترخيص غير الحصري الجماعي: السماح لعدة شركات باستخدام البيانات مقابل رسوم رمزية تتراكم لمبالغ كبيرة.

ترخيص المقايضة العادل: الحصول على خدمات متميزة

بقيمة سوقية مكافئة لقيمة البيانات المقدمة، بدلاً من المال النقدي، مع شفافية في حساب القيمة.

المبحث الرابع: بنود الحماية الجوهرية في عقود البيانات

يجب أن يتضمن أي عقد استغلال بيانات بنوداً إلزامية لحماية المالك:

بند عدم إعادة التعريف: حظر محاولة ربط البيانات المجهولة بهوية المالك مرة أخرى.

بند الغرض المحدد: منع استخدام البيانات لأي غرض غير المتفق عليه صراحة.

بند النقل العابر للحدود: تقييد نقل البيانات لدول لا تملك تشريعات حماية مكافئة لمستوى بلد المنشأ.

الفصل الثامن

تسعير البيانات اقتصاديات تحديد قيمة الأنا

المبحث الأول: إشكالية التسعير في سوق غير متجانس

تحليل اقتصادي دقيق لتحدي تسعير البيانات: قيمة بيانات فرد واحد قد تكون ضئيلة، لكن قيمتها تتضاعف أسياً عند تجميعها. كيف نوزع هذا الفائض؟ نناقش نظريات القيمة الحدية وكيف أن المساهمة الفردية ضرورية لإكمال بانوراما البيانات الضخمة، مما يمنح الفرد قوة تفاوضية أعلى مما يُعتقد.

المبحث الثاني: نماذج التسعير المبتكرة

نموذج الإيجار الدوري: دفع الشركات رسوماً شهرية أو سنوية مقابل استمرار الوصول لبيانات المستخدم مثل اشتراك نتفليكس لكن عكسياً.

نموذج توزيع الأرباح: حصول المستخدم على نسبة مئوية من صافي أرباح الإعلانات أو المنتجات المولدة مباشرة من تحليل بياناته.

نموذج المزاد العكسي: قيام المستخدمين بعرض بياناتهم للبيع، وتتنافس الشركات في تقديم العروض الأعلى سعراً للحصول عليها.

المبحث الثالث: ظهور نقابات البيانات والوسطاء المعتمدين

لتجاوز مشكلة ضعف القدرة التفاوضية للفرد، نتنبأ بظهور كيانات وسيطة تمثل ملايين المستخدمين وتتفاوض باسمهم جماعياً مع العمالقة التقنيين للحصول على أسعار جملة عادلة. نقترح إطاراً قانونياً لتنظيم هذه النقابات ومنع تحولها إلى وسطاء مستغلين جدد، وضمان شفافية توزيع العائدات على الأعضاء.

المبحث الرابع: الدور الضريبي للدولة في عائدات البيانات

كيف تتعامل الدول ضريبياً مع دخل البيانات؟ هل يعتبر دخلاً من عمل أم دخلاً من رأس مال؟ نقترح إعفاءات ضريبية تشجيعية للدخل الناتج عن بيع البيانات الشخصية لتحفيز الاقتصاد الرقمي الفردي، بينما تفرض ضرائب تصاعدية على الشركات التي تجمع البيانات دون دفع مقابل عادل.

الفصل التاسع

التسجيل والإشهار نحو سجل عقاري رقمي للبيانات

المبحث الأول: ضرورة الشهر العقاري للبيانات

كما لا تنتقل ملكية العقار دون توثيق في السجل

العقاري، نقترح إنشاء سجل مركزي لامركزي لتسجيل ملكية البيانات ونقل الحقوق عليها. هذا السجل يوفر اليقين القانوني، يمنع النزاع حول الملكية، ويثبت أولوية الحقوق.

المبحث الثاني: تقنية البلوك تشين كبنية تحتية للسجل

شرح تفصيلي لكيفية استخدام تقنية السجلات الموزعة لإنشاء سجل غير قابل للتعديل، يسجل كل عملية جمع، معالجة، أو بيع للبيانات بزمن طابع زمني موثق. هذا يحل مشكلة إثبات المصدر والأصالة في العالم الرقمي.

المبحث الثالث: الهوية الرقمية السيادية

ربط نظام تسجيل البيانات بنظام هوية رقمية موحدة يتحكم فيها الفرد تماماً عبر مفاتيح تشفير خاصة. لا توجد جهة وسيطة مثل فيسبوك أو جوجل تملك

الهوية؛ الفرد هو المالك الوحيد الذي يمنح إذن الوصول المؤقت للجهات الأخرى.

المبحث الرابع: التحديات القانونية والتقنية للتنفيذ

مناقشة عقبات التكلفة العالية، التوافق بين الأنظمة القديمة والجديدة، وحماية مفاتيح التشفير من الضياع أو السرقة. نقترح حلولاً مثل الوصاية الاجتماعية لاستعادة الحسابات المفقودة.

الجزء الرابع

المسؤولية المدنية والجزائية وحماية الحقوق

الفصل العاشر

المسؤولية المدنية عن انتهاك ملكية البيانات

المبحث الأول: تطور صور الاعتداء على الملكية البياناتية

رصد أنواع جديدة من الجرائم المدنية:

التنقيب غير المصرح به: استخراج أنماط وسلوكيات من بيانات المستخدم دون ترخيص.

الاستخدام النطاق: استخدام البيانات لغرض غير المتفق عليه مثلاً بيانات صحية استخدمت للإعلانات السياسية.

البيع الثانوي غير المشروع: بيع البيانات لطرف ثالث دون علم المالك الأصلي.

المبحث الثاني: أركان المسؤولية في البيئة الرقمية

إعادة صياغة أركان المسؤولية التقصيرية لتناسب طبيعة البيانات:

الخطأ: يكفي ثبوت انتهاك بروتوكولات الأمن أو شروط العقد لقيام الخطأ.

الضرر: توسيع مفهوم الضرر ليشمل الضرر الاقتصادي الاحتمالي فقدان فرصة بيع البيانات بسعر أعلى والضرر المعنوي الرقمي انتهاك الخصوصية النفسية.

السببية: تبني نظريات مخففة لإثبات السببية في ظل تعقيد الخوارزميات، مثل قرينة السببية إذا ثبت وجود خلل في نظام الشركة وتزامن مع ضرر للمستخدم.

المبحث الثالث: نظريات التعويض العادل والرادع

تعويض الربح الفائت: حساب ما كان يمكن أن يجنيه المستخدم لو باع بياناته في السوق الحرة.

تعويض الاستغلال غير المشروع: استرداد كامل الأرباح

التي جناها المعتدي من استخدام البيانات غير المصرح به.

التعويضات العقابية: فرض غرامات ضخمة تتناسب مع حجم أعمال الشركة العالمية وليس فقط حجم الضرر الفردي، لضمان الردع الفعلي لعمالقة التكنولوجيا.

المبحث الرابع: عبء الإثبات وعكسه

نقترح انقلاباً جذرياً في قاعدة البينة على من ادعى: في قضايا انتهاك بيانات، يقع عبء الإثبات على عاتق الشركة التي تملك التقنية والسجلات لإثبات أنها لم تسيء استخدام البيانات، وليس على الفرد إثبات الإساءة. هذا يحقق التوازن الإجرائي بين طرف قوي وتقنياً وطرف ضعيف.

الفصل الحادي عشر

الحماية الجزائية لملكية البيانات

المبحث الأول: تجريم الأفعال المستحدثة

دعوة لتشريع نصوص جزائية جديدة تجرم أفعالاً لم تكن موجودة سابقاً:

جريمة سرقة الهوية البياناتية.

جريمة تزوير مصادر البيانات لتضليل خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

جريمة الاتجار المنظّم في قواعد البيانات الضخمة دون ترخيص.

المبحث الثاني: العقوبات المناسبة لطبيعة الجرائم الرقمية

غرامات نسبية: ربط قيمة الغرامة بنسبة من إجمالي

حجم أعمال الشركة العالمية لضمان تأثيرها الرادع.

عقوبات سالبة للحرية: السجن الفعلي للمديرين التنفيذيين الذين يأمرون بانتهاكات منهجية لبيانات المستخدمين.

العقوبات التكميلية: إغلاق المنصة مؤقتاً، مصادرة الخوادم، ومنع ممارسة نشاط جمع البيانات.

المبحث الثالث: الاختصاص القضائي الدولي

معالجة إشكالية الجرائم العابرة للحدود. نقترح اعتماد مبدأ الاختصاص الشامل لجرائم البيانات الكبرى، أو إنشاء محكمة رقمية دولية متخصصة للنظر في النزاعات التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، تطبيقاً لقانون موحد.

المبحث الرابع: البعد الشرعي للجريمة والعقوبة

تحليل جرائم البيانات في الفقه الإسلامي تحت باب التجسس ولا تجسسوا، الخيانة للأمانة، وأكل المال بالباطل. تأكيد حرمة البيانات كحرمة الجسد والمال، واستحقاق مرتكبها للعقوبات التعزيرية الرادعة.

الفصل الثاني عشر

الوراثة الرقمية مصير البيانات بعد الموت

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للبيانات في التركة

هل تموت البيانات بموت صاحبها؟ نجزم بأن البيانات ذات القيمة الاقتصادية تصبح جزءاً من التركة الرقمية التي تنتقل للورثة شرعاً وقانوناً.

المبحث الثاني: صراع الإرادات خصوصية المتوفى مقابل حقوق الورثة

إشكالية قانونية دقيقة: هل يحق للورثة الاطلاع على رسائل المتوفى الخاصة أو بيع بياناته الصحية إذا أوصى بعدم ذلك؟ نقترح توازناً: الورثة يملكون الحق في الجانب المالي بيع البيانات المجمعة، لكن يظلوا ملتزمين respecting الجانب المعنوي والخصوصي للمتوفى ما لم ينص على خلاف ذلك.

المبحث الثالث: الوصية الرقمية

تشجيع الأفراد على تدوين وصية رقمية واضحة تحدد مصير حساباتهم، ملفاتهم السحابية، وبياناتهم بعد الوفاة حذف، أرشفة، أو بيع. ونقترح اعترافاً قانونياً ملزماً لهذه الوصايا أمام منصات التكنولوجيا.

المبحث الرابع: الفراغ التشريعي الحالي والحلول المقترحة

نقد للقوانين الحالية التي تغفل هذا الجانب، واقتراح

نصوص صريحة تنظم إجراءات نقل الملكية الرقمية للورثة وتلزم الشركات بتسليم البيانات أو إغلاق الحسابات بناءً على وثائق الوفاة والوراثة.

الجزء الخامس

مستقبل ملكية البيانات في ظل التحديات الناشئة

الفصل الثالث عشر

الذكاء الاصطناعي وملكية البيانات المشتقة

المبحث الأول: معضلة النموذج المدرب

عندما يُدرَّب ذكاء اصطناعي على بيانات الملايين لينتج نموذجاً ذكياً، من يملك هذا النموذج؟ نرفض

فكرة امتلاك الشركة له كلياً، ونطرح نظرية الملكية المشتركة المجازية، حيث يستحق مساهمو البيانات المستخدمون حصصاً رمزية في عوائد النموذج طوال دورة حياته.

المبحث الثاني: البيانات التركيبية والثغرات القانونية

تحليل خطر استخدام البيانات التركيبية بيانات مولدة آلياً تحاكي الواقع للالتفاف على قوانين ملكية البيانات. نقترح تشريعاً يعتبر البيانات التركيبية عملاً مشتقاً يخضع لحقوق مالكي البيانات الأصلية التي استُند إليها في توليدها.

المبحث الثالث: حق عدم الخضوع للقرار الآلي

تكريس حق الفرد في رفض اتخاذ قرارات مصيرية بحقه قروض، توظيف، تأمين بناءً solely على معالجة آلية لبياناته، وحقه في التدخل البشري والمراجعة.

الفصل الرابع عشر

البيانات الصحية والجينية حدود التجارة بالأجساد

المبحث الأول: الخصوصية القصوى والقيود الأخلاقية

تأكيد أن البيانات الجينية هي خريطة الحياة البيولوجية للإنسان، وبالتالي يجب إخضاعها لنظام الملكية المقيدة بشدة. يحرم بيعها بيعاً نهائياً يقطع صلة صاحبها بها، ويجوز فقط ترخيص استخدامها لأغراض بحثية أو علاجية محددة بزمن وغرض.

المبحث الثاني: نموذج الوقف الصحي الرقمي

إحياء لفكرة الوقف الإسلامي في العصر الرقمي: تبرع المواطنين ببياناتهم الصحية كأوقاف خيرية دائمة، تُستثمر عائداتها التجارية في تمويل البحث العلمي

المحلي والرعاية الصحية مجاناً، بدلاً من جني أرباحها شركات أدوية عالمية.

المبحث الثالث: منع التمييز الجيني

تشريعات صارمة تمنع شركات التأمين وأصحاب العمل من استخدام البيانات الجينية لرفع الأسعار أو رفض التوظيف، حمايةً للكرامة الإنسانية ومنعاً لطبقة وراثية دنيا.

الفصل الخامس عشر

السيادة الوطنية للبيانات والاستعمار الرقمي

المبحث الأول: مفهوم الاستعمار البياناتوي

تحليل نقدي لكيفية قيام الدول والشركات المتقدمة

باستخراج البيانات من الدول النامية كمواد خام رخيصة وتصنيع القيمة المضافة في دولها، مما يفرغ الدول المصدر من ثروتها المستقبلية ويديم التبعية الاقتصادية.

المبحث الثاني: توطين البيانات بين الحماية والعزلة

دراسة متوازنة لسياسات إلزام تخزين البيانات محلياً. نؤيد التوطين للبيانات الاستراتيجية والحساسة أمنية، صحية، حكومية لحماية السيادة، مع الانفتاح على تدفق البيانات التجارية العادية لضمان نمو الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثالث: استراتيجية عربية موحدة لسوق البيانات

دعوة لإنشاء سوق عربية مشتركة للبيانات تسمح بتدفق البيانات بين الدول العربية بضوابط موحدة، وبناء مراكز بيانات إقليمية ضخمة تجعل المنطقة قطباً

رقمياً عالمياً بدلاً من كونها مجرد مستهلك.

الفصل السادس عشر

نحو دستور رقمي عالمي للبيانات

المبحث الأول: الحاجة لمعاهدة دولية ملزمة

الدعوة لصياغة ميثاق الأمم المتحدة لملكية البيانات تحت مظلة دولية، يعلو على القوانين المحلية، ويضمن حقوق الأفراد بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان وجود الخوادم.

المبحث الثاني: المبادئ العشرة للدستور المقترح

صياغة مسودة للمبادئ الأساسية: البيانات ملك لمن ولّدها، الحق في العائد الاقتصادي، الحق في

النسيان والحذف، الحق في التنقل بين المنصات، الشفافية المطلقة في الخوارزميات، الأمان كحق أساسي، المساءلة القانونية، عدم التمييز، السيادة الوطنية المشروعة، التعاون الدولي.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

تفعيل دور المنظمات الدولية والمستقلين في مراقبة الالتزام بهذا الدستور الجديد والضغط على الحكومات والشركات لتبنيه.

الخاتمة العامة

استرداد الكرامة الرقمية وصياغة مستقبل العدالة

أيها القارئ الكريم،

لقد أتممنا معاً رحلة فكرية وقانونية شاقة عبر دهاليز الاقتصاد الرقمي، كشفنا فيها الستار عن واحدة من أعظم حالات الظلم الهيكلي في تاريخ البشرية الحديثة: سرقة الثروة المعلوماتية للأفراد تحت غطاء الخدمات المجانية.

إن الاعتراف بملكية البيانات ليس رفاهية أكاديمية، ولا مجرد تعديل فقهي، بل هو ضرورة وجودية لاستعادة التوازن في القرن الحادي والعشرين. إنه الانتقال من عصر الرأسمالية المراقبة حيث الإنسان منتج مُستغل، إلى عصر الرأسمالية البياناتوية العادلة حيث الإنسان شريك مالك ومستفيد.

هذا الكتاب يضع بين يدي المشرع العربي والعالمي خارطة طريق متكاملة: من التأصيل النظري في الفقه والقانون، مروراً بالآليات التقنية للعقود الذكية والسجلات الموزعة، ووصولاً إلى أنظمة المسؤولية والجزاء. إنه دعوة جرئية لكسر الاحتكار، وإعادة توزيع

الثروة، وحفظ الكرامة الإنسانية في وجه الآلة.

المستقبل لا يُنتظر، بل يُصنع. ومستقبل العدل الرقمي يبدأ يوم نقرر أن بياناتنا ليست سلعة رخيصة تُنهَب، بل هي جوهر هويتنا وثروتنا التي نملك مفاتيحها.

فلنبدأ اليوم ثورة الهدوء هذه.. ثورة استرداد السيادة.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني

والمحاضر الدولي في القانون